أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا

أ. طلحاوي فاطمة الزهراء
طالبة دكتوراه – جامعة أدرار
talhaouifatemazohra@gmail.com

د. مدياني محمد
أستاذ محاضر" أ " – جامعة أدرار
Mediani_mohamed@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (2001-2014)، من خلال معالجة الإشكال التالي:**"ما مدى تنويع القاعدة الاقتصادية في جنوب إفريقيا؟، وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي؟.** واعتمدت الدراسة في تقدير مؤشرات التنويع الاقتصادي على معامل هيرفندال-هيرشمان للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي والصادرات، وتم تقدير أثر معامل التنويع على النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى؛ إذ بينت نتائج التقدير الأثر الايجابي للتنويع في الصادرات على النمو، وهو ما يدل على أن التنويع النسبي الحاصل في هيكل الصادرات قد ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. وأهم ما توصي به الدراسة هو الاستفادة من نموذج جنوب إفريقيا القائم على آليتي التثمين والتوطين والاعتماد عليه لتحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الموارد الطبيعية، معامل التنويع، جنوب افريقيا

Abstract:

This study empirically examines the correlation between the product diversification and the economic growth in South Africa during the period of 2001 to 2014, through investigating the following research questions :

" How diversified is the economic base in South Africa ?, and what is its impact on the economic growth ?

The study implements Herfindahl–Hirschman Index to estimate the effects of the product diversification on the variables of real GDP and exports, whereas the effects on the economic growth are caculated by the procedure of squaring the shares.

The empirical results show that the product diversification of exports is positively related to the economic growth which indicates that the relative diversification made on the structure of exports has an important role on economic growth in South Africa. The study recommends the implementation of the diversification Modal of South Africa which is based on the promotion of innovation and production of new products, to achieve the economic goals of diversification.

Keywords : Product diversification, Natural resources, diversification factor, South Africa.

مقدمة:

اتجهت الأبحاث في السنوات الأخيرة إلى دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ومراعاة تقلبات أسعار الصادرات منها في الأسواق الدولية بعد تعاقب الأزمات خصوصا أزمة عام 2014 والتي تمثلت في تداعيات انهيار أسعار البترول على الدول النفطية، إلا أن وفرة الموارد لا يقصد بها النفط فقط وإنما جميع مصادر الثروة الطبيعية، فجاءت الأبحاث لدراسة إمكانية التنويع خارج هذه الموارد وتقييم التجارب الرائدة في دعم الأداء الاقتصادي من خلال تقليل

الاعتماد على مورد طبيعي واحد.

إلا أنه في الحقيقة ليس بالأشكال الحديث وإنما تعود أفكار البحث عن تنويع القاعدة الاقتصادية منذ القرون الوسطى أين كانت تقاس قوة الاقتصاد بحجم المخزون من الذهب والفضة المتأتي من جراء الحركات الاستعمارية. وقد أشار الكاتب الإسباني Mignel Saavecha في القرن السادس عشر إلى موضوع تراكم الموارد وعدم استغلال عائداتها في منتجات أخربفي كتابه المعنون بـ " Don quixote de la moncha"حيث قال:"أن الاستفادة من الثروة لاتأتي من امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها وإنما من طريقة استعمالها"[1]

ليأتي بعده الفيلسوف الفرنسي Jean Bodin الذي كتب يقول: "الرجال الذين يمتلكون أرضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة وبالتال يحذرا، يقظا ودؤوبا[2]."

وتوالت الأبحاث غير أن أبرزها أطروحة نقمة الموارد الطبيعية التي جاء بها Gelb(1989) و(1990)Ramis وفسرها المفكرون الاقتصاديون بنظرية المرض الهولندي وضعف السياسات الاقتصادية المنتهجة وغياب الاستراتيجيات لدى حكومات الدول الريعية.

لقد أصبح الحديث عن نقمة الموارد موضوعا مهما؛ إذ لقى اهتماما من قبل الهيئات الدولية والمفكرين الاقتصاديين والسياسين ومتخذي القرارات، مما نتج عن ذلك لجوء الدول الريعية للبحث عن سبل

[1]Ebrahim-zadeh C.," Dutch Disease: Too Much Wealth Managed Unwisely", Finance and Development ,International Monetary Fund, Mars, 2003, P: 50.

[2] شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،** أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 13.

الخروج من ضيق الموارد الطبيعية لتفادي آثارها السلبية، وسادت تجارب عديدة من بينها دولة جنوب إفريقيا التي واجهت الانعكاسات السلبية لانتعاش قطاع الموارد من خلال اتباع سياسة تعقيم تدفقات العملات الأجنبية غير المرتقبة باستخدام سياسة مالية ونقدية صارمة لتفادي تفشي المرض الهولندي؛ حيث نجد أن جنوب افريقيا اعتمدت على انتاج المحاصيل وتربية الحيوان منذ مجيء أول مُزَارع أوروبي إليها في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وفي وقت متأخر من القرن التاسع عشر الميلادي تم اكتشاف الألماس والذهب حتى أصبح التعدين الأساس الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد في فترة وجيزة. وقد ساعد التعدين على جعل جنوب إفريقيا أكبر دولة صناعية في إفريقيا، كما ساعدت عدة عوامل على نمو اقتصاد جنوب إفريقيا بصورة هائلة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من القرن العشرين ومن ذلك: إقدام الحكومة على تشجيع الاستثمارات وتوفير القروض للتنمية الصناعية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ومن العوامل التي ساعدت على النمو الاقتصادي أيضًا كون البلاد غنية بالثروات الطبيعية، ووجود أيد عاملة إفريقية رخيصة،وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تنويع القاعدة الاقتصادية في جنوب إفريقيا؟، وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي بها؟

ولمعالجة هذا الموضوع، يمكن تقسيم هذا العمل إلى النقاط التالية:

- **مفهوم التنويع الاقتصادي**

عرف التنويع الاقتصادي عدة تعاريف لاختلاف الأبعاد التي ينطلق الباحثون منها لمعالجة هذا الموضوع؛ إذ يرى البعض في أن التنويع هو تنويع الإنتاج ومصادر الدخل، بينما يذهب البعض الأخر

إلى أنه يتجلى في تعدد مكونات هيكل الصادرات السلعية واختلافها دون حدوث تباين كبير في النسب بينها، ويرى طرف آخر في أن التنويع مفهوم واسع حيث يشتمل تنويع جميع الهياكل التي تمثل النشاط الاقتصادي الموجه للاحتياجات المحلية أو الخارجية.

يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية."[1]

ويقسم التنويع إلى تنويع عمودي وتنويع أفقي؛ ويعني هذا الأخير خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الزراعة والطاقة، أما التنويع العمودي فهو استخدام مخرجات نشاط(مادة خام) كمدخلات في نشاط آخر، من أجل رفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة أو ما يطلق عليه الروابط الأمامية والروابط الخلفية[2].

ومع اختلاف جوانب معالجة موضوع التنويع، إلا أنه يعني التخلص من الاعتماد على مورد واحد للدخل ومكون أساسي لهيكل الصادرات؛ أي مواجهة تحدي آخر وهو تكييف التنويع مع تعزيز التنافسية، فالقراءة السطحية لموضوع التنويع وربطه بالتنافسية توحي بوجود هدفين متناقضين أو متنافيين، لأن التنافسية تعد من أبرز

[1] المعهد العربي للتخطيط، **مفهوم ومحددات التنويع الاقتصادي**، الكويت، 2014، ص05.

[2] الحارثي، **مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع**، الجمعية الاقتصادية، سلطنة عمان، 2013.

الإشكالات التي تواجه محاولات تنويع مصادر الدخل. فالتنافسية تعبر عن المزايا النسبية لدولة ما في مورد معين يؤمن لها حصة دائمة نسبيا في السوق وقابلة للاتساع ومصدرا ثابتا للدخل، غير أنه مرهون بتقلبات أسعار السوق العالمية، وهذا هو الهاجس أمام الاعتماد الكلي على هذا المورد.

والأوضاع الاقتصادية العالمية أفرزت مفهوما آخر للتنويع تزامن مع استراتيجيات الدول الريعية (خاصة الدول النفطية) على أنه تخفيض نسبة الاعتماد على مورد وحيد والانتقال إلى توسيع القاعدة الصناعية والزراعية والتي من خلالها يتم دعم الهياكل الإنتاجية بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات الاقتصادية[1].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع مكونات الدخل بنسب غير متباينة بحيث تضمن الابتعاد عن مورد واحد، وسوق واحدة، ومصدر واحد للدخل. كذلك تخفيض نسبة التعرض للصدمات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في المقومات الاقتصادية المتعددة والتي تغطي التراجع فيما بينها. ويمكن الانتقال إلى ما هو أشمل حيث أن الدول التي تعرف انتعاشا في الموارد الطبيعية تلجأ للتنويع الاقتصادي لتفادي الآثار السلبية لنقمة الموارد وتفشي المرض الهولندي.

ويمكن الوقوف على شقين للتنويع؛ تنويع من جهة العرض، أي الإنتاج وذلك بتنويع مكونات هيكل الصادرات من خلال الحصول على مؤشرات تركز منخفضة للصادرات سواء من الصادرات السلعية أو

---

[1] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وامكانية تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص 57.

وجهات تسويقها وكذلك الاستثمارات الموجهة لخارج البلاد وتعدد وتباين اتجاهاتها.

أما الشق الثاني فهو من جانب الطلب؛ أي تنوع مصادر الواردات وتعددها وتباينها ويقتضي ذلك التحري عن الأسواق ذات الخصائص المختلفة لتفادي انتقال الأزمات وتقلبات أسعار الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تنوع مصادر رؤوس الأموال المتدفقة نحو الدولة.

يهدف التنويع الاقتصادي بصفة عامة إلى التقليل من الاعتماد على مورد واحد يمثله قطاع وحيد، كثيرا ما يكون محتكرا من القطاع العام، وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

- **مقومات التنويع الاقتصادي**

نذكر أهم مقومات التنويع الاقتصادي وهي كما يلي:

1- نوعية وحجم المؤسسات: يشير تقرير البنك الدولي لعام 2009؛ إلى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على مقومات متعددة من أهمها نوعية المؤسسات؛ حيث يرى في الاعتماد على المؤسسات الملائمة منطلق رئيسي في تنويع الصادرات تقوم على بنية تحتية فعالة ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة للقدرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة دون إهمال القطاع الخاص، ويشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي ويعزى عدم مقدرة بعض الاقتصادات

خصوصا الإفريقية لاعتمادها على مؤسسات كبيرة كثيرا ما تكون للقطاع العام وبالتالي لاتقوم على أسس الربحية والتنافسية[1].

2- الحوكمة: يعد الحكم ثاني أهم ركائز التنويع الاقتصادي في ظل توفر الرشادة والعقلانية وتبني خطط استراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بالسبل التي تضمن تطوير القطاعات غير الريعية لدعم الأداء الاقتصادي واستدامة النمو سواء تعلق الأمر بالأجهزة التشريعية أو الأجهزة التنفيذية فقيام كل جهاز بالمهام المخولة إليه يحقق الشفافية والنزاهة. كما أن القضاء على التباطؤات التشريعية والتنفيذية هو تحد قائم بالنسبة للدول الريعية بحيث كثيرا ما تصدر قرارات على ظروف غير مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغير القواعد القانونية. ولتجنب ذلك لابد من تبني نماذج القياس والمحاكاة والتنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية للتعامل معها وتخفيف من حدة الأزمات[2].

- **مؤشرات التنويع الاقتصادي:**

تعددت الأدوات الإحصائية المستعملة في قياس التنويع الاقتصادي بغرض القياس والأهداف المرجوة منه؛ حيث يستند الباحثون الاقتصاديون إلى عدة مؤشرات أبسطها معامل الاختلاف لقياس التشتت، ومؤشر جيني الذي يستخدم لغرض قياس مستوى التركز والأكثر استعمالا وتعقيدا هو معامل هيرفيندال-هيرشمان والذي يحسب وفق

---

[1] فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 71.

[2] عبد الوهاب نصر علي، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 17.

العلاقة التالية[1].

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، (X_i) الناتج النشاط(i)، (X) الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال –هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$) فإن كان مساويا للصفر معناه وجود تنوع كامل في الاقتصاد، وإن كان مساويا للواحد الصحيح فإن التنوع معدوما. ودلالة ذلك أنه في الحالة الأولى كلما كان ($H \sim 0$) فإن الناتج يتكون من حصص متساوية من جميع النشاطات وفي الحالة المعاكسة($H \sim 1$) فإن الإنتاج متركز في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية بينما لا تساهم بقية القطاعات بنسب معتبرة في قيمة الناتج الإجمالي، ويتجلى من طريقة احتساب قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان أنه يقيس عدم التنويع في الاقتصاد وليس التنويع أي وجود علاقة عكسية بين قيمة (H) وطبيعة الناتج المحلي الإجمالي من حيث التنويع الاقتصادي. لذلك اصطلح الاقتصاديون معامل التنويع بحيث يكون ذو علاقة طردية مع واقع التنويع الاقتصادي المراد دراسته. ويعرف معامل التنويع بالعلاقة[2]:

$$Div = 1 - H$$

[1] ممدوح عوضا لخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، عدد 2، ماي 2011، ص212.

[2] ممدوح الخطيب، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد22، العدد03، سبتمبر 2015، ص 462.

وتدل القيمة 0 للمعامل (Div) على انعدام التنويع والقيمة (1)على التنويع الاقتصادي التام، كما لا يقتصر استعماله على المستوى الكلي وإنما على المستوى الجزئي أيضا، كتنوع منتوجات مؤسسة معينة أو تنوع الصادرات سواء من حيث السلع أو من حيث الأسواق.

- **التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا:**

تعتبر تجربة جنوب إفريقيا من أنجح التجارب في التنويع الاقتصادي مقارنة مع دول إفريقيا وحتى دول العالم الريعية في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصادر للدخل بشكل أساسي بالرغم من تنوع هذه الموارد فيعرف جنوب إفريقيا نموا مضطردا بداية من عام 2000 حيث حقق 3% إلى غاية العام 2007 أين بدأ تراجع اقتصاد جنوب إفريقيا بعد تعرضه لأزمة تمديد الطاقة الكهربائية التي تعرضت لها شركة الكهرباء الحكومية Eskom، لاعتمادها على بنية تحتية قديمة ماكان يضطرها لقطع التيار الكهربائي على السكان والمنشآت الصناعية في المدن الرئيسية لفترات طويلة فأدى ذلك إلى تراجع الإنتاج المحلي. وما زاد من حدة تناقص معدلات النمو انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 حيث حققت معدلات نمو سالبة وصلت إلى 2% تحت الصفر عام 2009. إلا أن استراتيجياتها المنتهجة لتنويع مصادر الدخل ساهمت في تحقيق مداخيل هائلة، كما ساهمت عملية تنظيم بطولة كأس العالم 2010[1] في ذلك، والذي يمكن القول أنه بسببه تعافى الناتج المحلي الإجمالي من التراجع محققا نموا موجبا بمعدل 4% عام 2011. ولقياس درجة التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا يمكن الاعتماد على عدة متغيرات من أهمها الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

[1] OCDE, **Economic diversification in Africa**, A review of selected countries, 2011, PP30-40.

1-تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على القطاعات العشر (الجدول 01)، خلال الفترة (2001-2014) فنجد أن كل مكونات الناتج أقل من 10% خلال طول الفترة فيما عدا المنتوجات الوسيطية الخام التي تظل تقارب نسبة 50% خلال فترة الدراسة، كما أن باقي القطاعات تتغير بمعدلات موجبة تتراوح من 0.01%و0.7% بينما سجل كل من قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والمتوجات الوسطية وخدمات أخرى معدلات تغير سالبة وأعلى تراجع نجده في قطاع الصناعة من 9.88% إلى 6.28% خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (01): الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي لعامي: 2001 و2014.

القطاعات الانتاجية	2001	2014	التغير
الزراعة	1,6727	1,1757	-0,4970
الصناعة الاستخراجية	3,9633	3,9801	0,0168
الصناعة التحويلية	9,0804	6,2814	-2,7990
الكهرباء، الغاز، الماء..	1,1817	1,7411	0,5594
المباني والأشغال العمومية	1,1506	1,9291	0,7785
التجارة، المطاعم، الفنادق	6,6926	7,0109	0,3183
البنوك والتأمين، والعقارات وخدمات الاعمال	9,1125	9,7152	0,6027
النقل والاتصالات	4,5945	4,7206	0,1261
الادارة العمومية والدفاع	7,3054	8,0271	0,7217
خدمات اخرى	2,8905	2,6977	-0,1928
التعدين	47,6442	47,2788	-0,3654
الضرائب غير المباشرة/ الضرائب على المنتجات	4,7116	5,4424	0,7308
المجموع	100	100	0,00

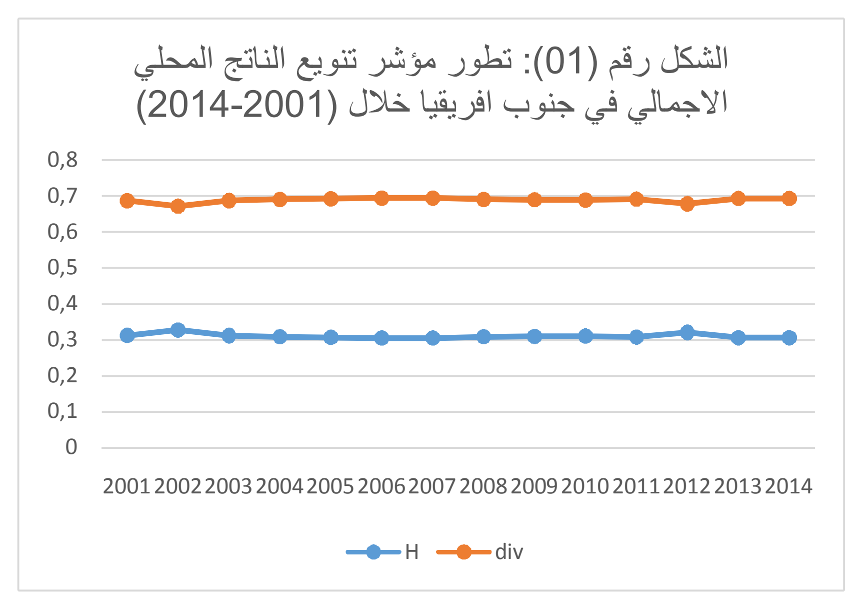
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى:

african Statistical Yearbook/2015,p341. المتاح على الخط:

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Statistical_Yearbook_2015.pdf.

ما يتضح من الجدول عدم حدوث أي تغيرات جذرية في البنية الإنتاجية لاقتصاد جنوب إفريقيا؛ حيث تتغير معدلات المساهمة تغيرا طفيفا سواء بالزيادة أو النقصان. في حين يساهم قطاع التعدين في توليد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة تقارب النصف.

لتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في الناتج المحلي الجنوب الإفريقي خلال فترة الدراسة نجد أن معامل التنويع ظل متقارب القيم (الشكل 01) إذ شهد نموا مضطردا بين العامين 2001 و2014 تراوح بين 68% و65%وله دلالة على مدى تنوع الناتج المحلي الإجمالي، وذلك دليل على تنوع نسبي في الناتج المحلي لجنوب إفريقيا، ويعزى ذلك إلى استغلال الفوائض المالية في البناء والتشييد حيث تنتج المصانع كل ما تحتاج إليه البلاد من بضائع ومعدات وملابس ومعادن، والسيارات، إلا أنها تعاني من فجوة غذائية بحيث تعتمد على المزارع التقليدية بالرغم من توفر المقومات الطبيعية وثروة حيوانية تزيد عن حاجة سكان جنوب افريقيا.



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى:

African Statistical Yearbook/2015,p المتاح على الرابط: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African_Statistical_Yearbook_2015.pdf

- **تنويع هيكل الصادرات:**

يقر الفكر الاقتصادي ضرورة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات، إذ يعتبرونه أبلغ من تنويع الناتج المحلي الإجمالي، لأن التنويع في الناتج المحلي يعني التنويع فقط في المنتجات الموجهة لتغطية الطلب الداخلي في حين تنويع الصادرات يعني تغطية الحاجات الداخلية والتكييف مع متطلبات الأسواق الدولية ففي ذلك مؤشر على أداء التجارة الخارجية خصوصا في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي يرتكز نشاطها التصديري على المورد الطبيعي المتوفر لديها.

ويمكن قياس التنويع في الصادرات بمعامل التنويع إما لهيكل صادرات دولة معينة أو قياس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية

لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يمكن الإشارة للتنويع في الصادرات من جانب الأسواق المصدر إليها فبالنظر لاقتصاد جنوب إفريقيا نجد أن معظم العمليات التجارية تتم مع ألمانيا واليابان وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الإفريقية.

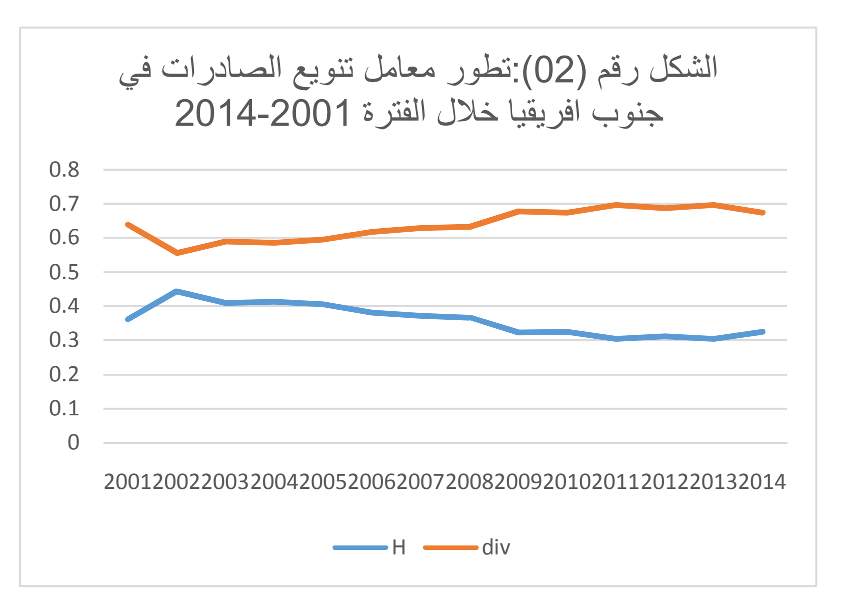
يعتمد تحليل تنويع الصادرات على التوزيع النسبي للصادرات السلعية في جنوب إفريقيا حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (2001–2014) والمتمثلة في أهم خمسة صادرات سلعية (الجدول 02) تترأسها صادرات الصناعة الإستخراجية؛ حيث تمثل 53.51% عام 2001و49.52% عام 2014. تليها المعادن بنسبة 22.92%و25.89% من حجم الصادرات السلعية عامي 2001 و2014 على الترتيب، مسجلة تغيرا بـ 2.97%. بينما يساهم كل من الوقود والمواد الغذائية والخدمات بنسب تتراوح بين 10% و16% بين العامين 2001 و2014، في حين تتذيل الصادرات الزراعية الترتيب بمساهمة تقدر بـ2.63% عام 2001 و2.03% في عام 2014.

الجدول رقم (02): التوزيع النسبي للصادرات السلعية حسب المجموعات الرئيسية لعامي: 2001 و2014.

القطاعات الانتاجية	2001	2014	التغير
الزراعة	2,63	2,03	-0,60
الصناعة	53,51	49,58	-3,93
الخدمات	16	15,40	-0,60
المواد الغذائية	9,00	11,00	2,00
الوقود	11,63	10,99	-0,64
المعادن	22,92	25,89	2,97
المجموع	100	100	0,00

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى: African Statistical Yearbook/2015,p342.

يلاحظ أن التراجع المسجل في الصناعة الإستخراجية قد عوضته الزيادة في صادرات المواد الغذائية خلال الفترة (2014-2001) بنفس المقدار.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى: African Statistical Yearbook/2015,p342.

وفقا لمعطيات (الشكل 02) يتضح جليا أن بنية الصادرات لم تعرف تغيرا جذريا خلال فترة الدراسة بالرغم من تبني جنوب إفريقيا استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج الصناعة الاستخراجية والمعادن غير أنها لم تصل لمعدلات التنويع المرجوة.

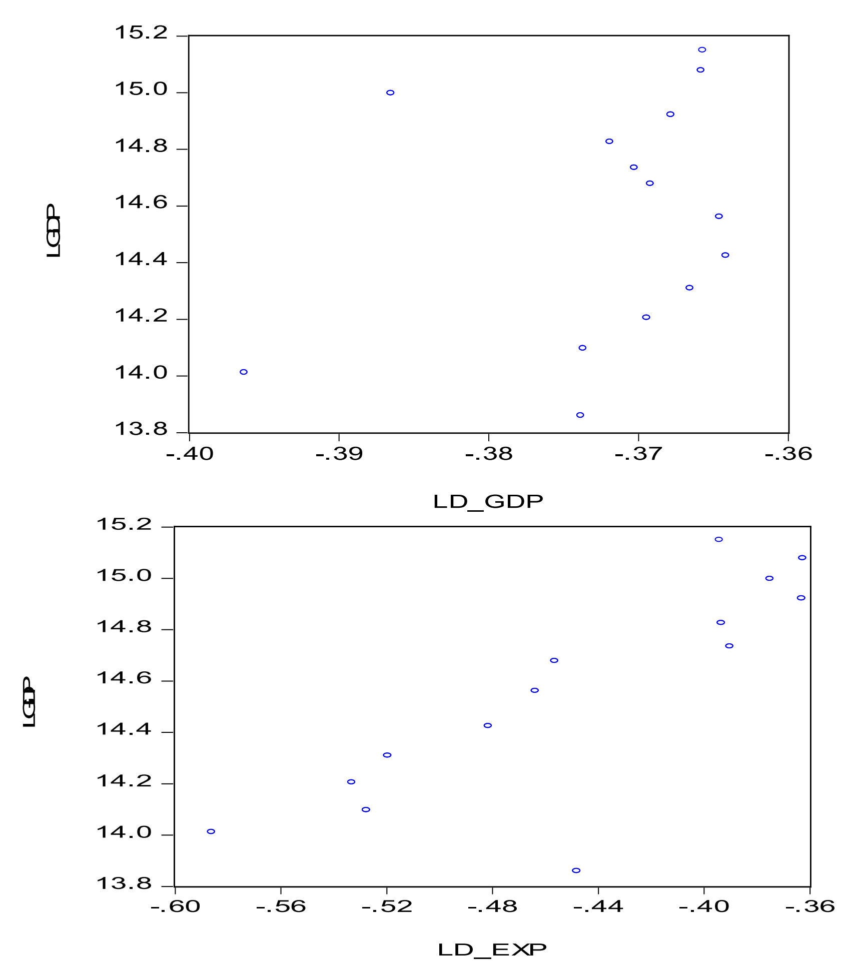
- **تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا**

من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في دولة جنوب إفريقيا والمتمثلة في مؤشر التنويع للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنويع لهيكل الصادرات اتضح أن هناك تزايدا طفيفا في المؤشرين خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على وجود تنويع اقتصادي في جنوب إفريقيا، وبالتالي يدل على نجاح نسبي لهذا البلد في تحقيق هدفه في زيادة درجة التنويع الاقتصادي، وفي إطار خريطة الطريق الاقتصادية التي رسمتها جنوب إفريقيا يتبع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي بلوغ

هدف النمو الاقتصادي. فهل ترافق التحقيق النسبي للتنويع الاقتصادي ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟.

وبالنظر إلى اقتصاد جنوب إفريقيا يرتكز على قطاع التعدين وهي بلد قديم غني بالموارد، فإن ارتفاع إيرادات القطاع ستؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. ولكن زيادة أهمية القطاع مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية هو انخفاض في درجة التنويع الاقتصادي، ستودي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فالعلاقة بين مؤشرات التنويع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تكون عكسية.

الشكل رقم (04): العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التنويع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى: African Statistical Yearbook/2015,p342.

حاولنا في هذه الدراسة ربط العلاقة بين معاملي التنويع للناتج المحلي الاجمالي والصادرات بمعدل النمو الاقتصادي، وذلك لقياس مدى نجاح جنوب افريقيا في تحقيق الهدف المزدوج للتنويع والنمو

الاقتصادي، وهو ما يؤكده حساب معامل الارتباط البسيط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعامل التنويع في مكونات الناتج والذي جاء ضعيفا؛ إذ بلغ (0.30)، ومعامل الارتباط البسيط بين معدل النمو ومعامل لتنويع في الصادرات والذي بلغ (0.80)، وبالتالي يمكن القول أن جنوب افريقيا تحقق الهدفين بالنسبة للصادرات؛ حيث يرافق زيادة درجة تنوع الصادرات ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج سولو بوصفه اطارا نظريا للنموذج القياسي لتفسير النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا، حيث العمل المهم في النمو الاقتصادي هو العائدات من الموارد الطبيعية الموهوبة. ويأخذ نموذج الدراسة دالة الانتاج الكلية التالية:

$$Y = f(K, L)$$

حيث: Y: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

K : رأس المال

L : العمل

ولدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، سيكون الناتج المحلي الاجمالي متغيرا تابعا، ورأس المال وقوة العمل بالإضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي بوصفها متغيرات تفسيرية، وبالتالي يصبح النموذج يأخذ الصيغة العامةالتالية: $Y = f(K, L, Div)$

وتكون هذه الصيغة بالشكل التالي:

$$Y_i = AK_i^{\beta_1} L_i^{\beta_2} Div_i^{\beta_3}$$

ولتقدير هذه العلاقة بطريقة المربعات الصغرى يتم تحويلها إلى صيغة تجميعية خطية بأخذ لوغاريتم الطرفين، لتكون النموذج القياسي كما يلي:

$$\ln Y_i = \beta_0 + \beta_1 \ln K_i + \beta_2 \ln L_i + \beta_3 \ln Di\gamma + \varepsilon_i$$

وبعد تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى وإبعاد متغير العمل لعدم معنويته، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير أثر معامل تنويع الناتج على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/12/16 Time: 11:14
Sample: 2001 2014
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K)	0.838633	0.095860	8.748540	0.0000
LOG(D_GDP)	-10.20780	5.441048	-1.876071	0.0874
C	-9.877619	3.806860	-2.594689	0.0249

R-squared	0.885737	Mean dependent var	14.56139
Adjusted R-squared	0.864962	S.D. dependent var	0.417365
S.E. of regression	0.153371	Akaike info criterion	-0.724506
Sum squared resid	0.258749	Schwarz criterion	-0.587565
Log likelihood	8.071539	Hannan-Quinn criter.	-0.737182
F-statistic	42.63477	Durbin-Watson stat	0.553974
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS

الجدول رقم (04): نتائج تقدير أثر معامل تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 03/12/16 Time: 11:16
Sample: 2001 2014
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(K)	0.554714	0.125564	4.417768	0.0010
LOG(D_EXP)	1.796011	0.891500	2.014595	0.0691
C	1.714093	3.406628	0.503164	0.6248

R-squared	0.889827	Mean dependent var	14.56139
Adjusted R-squared	0.869795	S.D. dependent var	0.417365
S.E. of regression	0.150601	Akaike info criterion	-0.760952
Sum squared resid	0.249488	Schwarz criterion	-0.624011
Log likelihood	8.326664	Hannan-Quinn criter.	-0.773628
F-statistic	44.42147	Durbin-Watson stat	1.290107
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج EVIEWS

يلخص الجدول رقم (03) نتائج تقدير أثر التنويع في مكونات الناتج على النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا؛ ويتضح من هذه النتائج أن القدرة التفسيرية لهذا النموذج تقدر بـ86%، كما نلاحظ معنوية معامل التنويع عند 10%، وأثر التنويع في الناتج على معدل النمو عكسيا مما يدل على أن كل زيادة في معامل التنويع بنسبة 1% قد تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي بنسبة 10% مما يدل على أن ارتفاع درجة التنويع في توليد الناتج المحلي الاجمالي لم تترافق مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يبين الأهمية النسبية لقطاع التعدين في توليد الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعني وجوداعتماد على الموارد الطبيعية الخام مما يـُحَوِّف النمو ويصرف الاقتصاد عن عملية التصنيع، ويؤدي قطاع استغلال المعادن إلى التهام الكثير من الأراضي وإلى تركز الملكية بينما يشغل عددا قليلا من العمال، ويستقطب هذا القطاع الاستثمارات على حساب الإنتاج الصناعي وتصدير السلع والخدمات التي تستخدم أراض أقل وتوسع دائرة الملكية وتوفر الشغل لعدد أكبر من الناس.

كما يتضح من الجدول رقم (04)أن أثر التنويع في الصادرات ايجابي على النمو الاقتصادي؛ حيث أن كل زيادة في درجة تنوع الصادرات بنسبة 1%تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.79%، وهو ما يبين العلاقة الطردية بين التنوع في الصادرات والنمو الاقتصادي وهو الهدف المزدوج الهدف المزدوج المراد تحقيقه في جنوب افريقيا.

- **نتائج الدراسة:**

لقد أصبح الحديث عن نقمة الموارد موضوعا مهما؛ إذ لقي اهتماما من قبل الهيئات الدولية والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين ومتخذي القرارات، مما نتج عن ذلك لجوء الدول الريبعية للبحث عن سبل الخروج من ضيق الموارد الطبيعية لتفادي آثارها السلبية، وسادت تجارب عديدة من بينها جنوب إفريقيا التي واجهت الانعكاسات السلبية لانتعاش قطاع الموارد من خلال إتباع سياسة تعقيم تدفقات العملات الأجنبية غير المرتقبة باستخدام سياسة مالية ونقدية صارمة، ومن خلال هذه الدراسة التي عالجت إشكالية: " **"ما مدى تنويع القاعدة الاقتصادية في جنوب إفريقيا؟، وما أثر ذلك على النمو الاقتصادي بها؟**. توصلنا من خلال الجزء النظري إلى تحديد مفهوم للتنويع الاقتصادي والمتمثل في تنويع مكونات الدخل بنسب غير متباينة بحيث تضمن الابتعاد عن مورد واحد، وسوق واحدة، ومصدر واحد للدخل، كما يعد كل من نوعية وحجم المؤسسات ومدى تطبيق معايير الحوكمة أهم الركائز التي يقوم عليها التنويع الاقتصادي.

ومن خلال تحليل العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا اتضح أن اقتصاد جنوب افريقيا قد حقق خلال فترة الدراسة (2001-2014) بعض أهدافه في تنويع نسبي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي وتنوع في الصادرات،وهو ما ساهم رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى هذا إلى بعض التدابير التي اتخذتها جنوب أفريقيا في تنويع اقتصادها، يتعلق الأمر بإجراءين اثنين وهما: التثمين والتوطين. وقد نهجت جنوب أفريقيا سياسات قائمة على آليتين (التثمين والتوطين) تهدف من خلالهما إلى تعزيز التنمية المحلية.

ويمكن لهذا النموذج أن يلهم دولاً تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل الجزائر وبعض الدول العربية.

المراجع:

1- Ebrahim-zadeh C., **Dutch Disease: Too Much Wealth Managed Unwisely**, Finance and Development, International Monetary Fund ,Mars 20030.
2- OCDE, **Economic diversification in Africa**, A review of selected countries, 2011
3- الحارثي، **مؤتمر التنمية المستدامة بين التخطيط والواقع**، الجمعية الاقتصادية، سلطنة عمان، 2013.
4- شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
5- المعهد العربي للتخطيط، **مفهوم ومحددات التنويع الاقتصادي**، الكويت، 2014.
6- ممدوح عوضا لخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، عدد 2، ماي 2011.
7- ممدوح الخطيب، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد22، العدد03، سبتمبر 2015.
8- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

9- عبد الوهاب نصر علي، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

10- عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وإمكانية تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014.